

بوسالم في: 10 افريل 2023

الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

بلدية بوسالم

1284

محضر جلسة عمل إدارية لتسيير

شؤون البلدية بتاريخ 31 مارس 2023

تطبيقاً لأحكام المرسوم عدد 09 لسنة 2023 المؤرخ في 08 مارس 2023 المتعلق بحل المجالس البلدية و خاصة الفصل الثاني منه الذي عهد للمكلف بالكتابة العامة للبلدية تحت إشراف السيد والي الجهة مهمة تسيير الشؤون العادية للبلدية و إدارتها.

عقدت جلسة عمل إدارية يوم الجمعة 31 مارس 2023 على الساعة العاشرة صباحاً بحضور المكلف بالكتابة العامة للبلدية و السادة:

- حلمي الغربي : رئيس المصلحة المالية
- وليد ورتاني : مصلحة الجباية المحلية
- شراز عشي : عن القباضة البلدية
- لبنى الغربي : رئيسة المصلحة الفنية
- منتهى بلدي : رئيسة مصلحة الموارد
- لطيفة خميري : المصلحة المالية
- عبير الكوكي : المصلحة الفنية
- أمين توابتي : مصلحة الأملاك البلدية
- أميمة مستوري : المصلحة المالية

افتتحت السيدة : سنية الخميري المكلفة بالكتابة العامة الجلسة بكلمة ترحيب بالحاضرين مذكرة بما جاء بالمرسوم عدد 09 لسنة 2023 و عملاً بما جاء بمكتوب السيد: وزير الداخلية عدد 17/1099 المؤرخ في 14 مارس 2023 المتعلق بتنفيذ مقتضيات المرسوم عدد 09 لسنة 2023 و ضبط متطلبات تأمين السير العادي للمرفق البلدي و خاصة الاستئناس بالصلاحيات المسندة للجنة المؤقتة للتسيير و رئيسها.

ثم تولت عرض المواضيع التي سيتم تدارسها كالاتي:

الموضوع ع-01-دد : تنقيح ميزانية البلدية لسنة 2023 :

•التنقيح الاول :

في اطار تسوية العمليات المالية لسنة 2022 و عند اعداد مشروع ميزانية البلدية لسنة 2023 والمصادقة عليها تم ترسيم الاعتماد المتوفرة انذاك . و قبل انقضاء السنة المالية 2022 تم انجاز بعض النفقات التي تم خلاصها خلال السنة المعنية و تهتم المشاريع التالية و التي يجب تحيين الاعتمادات المتبقية خلال تصرف سنة 2023 :

- التخفيض على مستوى الموارد بالفصل 01-80 الفقرة 0001 – نقل فواضل و المتعلق بالمبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة من العنوان الاول بما قدره 57.875,384دينارا.

- التخفيض على مستوى النفقات بالفصل 10-06 الفقرة 0001 – الانارة العمومية بما قدره 57.875,384دينارا. وذلك بعد خلاص المقاول المكلف بانجاز مشروع التنوير العمومي .

- التخفيض على مستوى الموارد بالفصل 01-70 الفقرة 0002 – الفقرة الفرعية 001نقل فواضل و المتعلق بالمنح غير الموظفة المسندة من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية بما قدره 101.901,261 دينارا.

- التخفيض على مستوى النفقات بالفصل 13-06 الفقرة 0002 – تعبيد الطرقات بما قدره 101.901,261دينارا. وذلك بعد خلاص المقاول المكلف بانجاز مشروع تعبيد الطرقات .

- التخفيض على مستوى الموارد بالفصل 01-80 الفقرة 0001 – نقل فواضل و المتعلق بالمبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة من العنوان الاول بما قدره 1.130,000دينارا.

- التخفيض على مستوى النفقات بالفصل 00-600 الفقرة 0020 – دراسات اخرى بما قدره 1.130,000دينارا. وذلك بعد خلاص مكتب دراسات .

* **التنقيح الثاني :** يتعلق بالفواضل المالية الباقية اثر تصرف سنة 2022 بالعنوان الاول و المقدرة بـ 672.442,966 دينار و التي سيقع توزيعها على النحو التالي :

- على مستوى الموارد:

- تنزيل الاعتماد المذكور في باب الموارد بالفصل 01-80 الفقرة 0002 – نقل فواضل و المتعلق بالمبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة من العنوان الاول بما قدره 672.442,966دينارا.

- على مستوى النفقات :

- تخصيص اعتماد قدره : 220.000,000 دينار لتمويل ذاتي لاتمام اشغال تعبيد نهج البرتقال بالفصل 06-613 الفقرة 002 .
 - تخصيص اعتماد قدره : 130.000,000 دينار لاقتناء اراضي لتسوية وضعية السوق العصرية بالفصل 06-601 الفقرة 000 .
 - تخصيص اعتماد قدره : 35.000,000 دينار لاقتناء مباني - تسوية وضعية المنطقة الحرفية بالفصل 06-602 الفقرة 000 .
 - تخصيص اعتماد قدره : 253.442,966 دينار لتمويل مشروع بناء قصر البلدية بالفصل 06-603 الفقرة 001 و المتعلقة بقصر البلدية .
 - تخصيص اعتماد قدره : 30.000,000 دينار لاقتناء كراسي عمومية بالفصل 06-615 الفقرة 05 المتعلقة عمليات التهيئة و التجميل الاخرى .
 - تخصيص اعتماد اضافي قدره : 3,000,000 دينار لخلاص فوائد القروض بالفصل 500-05 الفقرة 03 .
 - تخصيص اعتماد قدره 1.000,000 لخلاص اصل الدين بالفصل 10-950 .
- وهو ماسيبيته الجدوال التالية:

الموارد:

نوع	م	فصل	ق	ق	البيانات المشمولة بالتدقيق	التقديرات المصادق عليها	مبلغ التدقيق (+)	مبلغ التدقيق (-)	التقديرات التصحيحية
1		54-01	-	-	موارد منقولة	150.000.000	3000.000	-	153.000.000
2	-	70-01	0002	01	منع غير موظفة مسندة من صندوق القروض و معاملة الجماعات المحلية - نقل فواصل-	1.676.019,043	+	397.222.030	1278.797.013
2	-	80-01	0001	00	المبالغ المتأتية من الفوائد غير المستحقة من العنوان الاول - نقل فواصل	888.701,251		59.005.384	829.695.867
2	-	80-01	0002	00	المبالغ المتأتية من الفوائد غير المستحقة من العنوان الاول - موارد المسندة -	-	669.462.966	-	669.442.566
					المجموع	2714.720.294.	672.442,966	456.227.414	2930.935.846

النفقات:

ل	ج	فصل	فد	فد	النفقات المشمولة بالتنقيح	التقديرات المصادق عليها	مبلغ التنقيح (+)	مبلغ التنقيح (-)	التقديرات النهائية
1	-	05- 500	0003	000	فوائد القروض المبرمة لدى ح ق و مصالحة الجماعات المحلية	7.000,000	3.000,000	-	10.000,000
2	3	06- 600	0020	000	دراسات اخرى	50.484,375	-	1.130,000	49.354,375
2	3	06- 601	00	000	اقتناء اراضي	128.270,321	130.000,000	-	258.270,321
2	3	06-602	00	000	اقتناء موانئ	35.000,000	35.000,000	-	70.000,000
2	3	06- 603	0001	000	قصر البلدية	406.370,396	253.442,966	-	659.813,362
2	3	06-610	001	000	الانارة العمومية	459.077,340	-	57.875,384	401.201,956
2	3	06-613	002	000	تعبيد الطرقات	575.131,124	220.000,000	101.901,261	693.229,863
2	3	06-615	005	000	عمليات التهيئة و التجميل الاخرى	100.000,000	30.000,000	-	130.000,000
2	4	10- 950	0001	000	تصديق اصل القروض	14.000,000	1.000,000	-	15.000,000
		الجملة				1.775.333,556	672.442,966	160.906,645	2.286.869,877

وبعد عرض الموضوع على أنظار الحاضرين و تدارسه حظي بالموافقة على أن يعرض على أنظار السيد والي جندوبة لإبداء الرأي و العمل به.

الموضوع عـ02ـ دد : تحويل اعتمادات بميزانية البلدية لسنة 2023 :

في اطار اعداد ميزانية البلدية لسنة 2023 لم يتسن رصد اعتمادات لخلاص المتخلدات نظرا وان السنة المالية 2022 مازالت لم تنته وامكانية وجود متخلدات غير مؤكد و عليه سيقع تحويل اعتمادات لتغطية خلاص هذه المتخلدات سواءا عمومية او خاصة .

وسيقع تحويل الاعتمادات من الفصل 401-04 و المتعلق بنفقات التصرف غير الموزعة بما قدره 36.207,000 دينار موزعة على النحو التالي:

* متخلدات تجاه مؤسسات عمومية :

- متخلدات متخلدات تجاه المركز الوطني للاعلامية: 1.190,000 دينار.
- الوكالة التونسية للانترنات : 1.082,000 دينار.
- معهد محمد القصاب : 79,000 دينار.

- * متخللات تجاه الخواص :**

- وهو ماسيبيه الجدول التالي:

وبعد عرض الموضوع على أنظار الحاضرين و تدارسه حظي بالموافقة على أن يعرض على أنظار السيد والى جندوبة لإبداء الرأي و العمل به.

الموضوع عدد 03../ النظر في مطالب اعتراض على الأداء البلدي وطرح مبالغ مثقلة خطا وذلك على سبيل التسوية .

عملا بأحكام مجلة الجباية المحلية وخاصة الفصلين 24 و 25 منها والمتعلقين بالنظر في الاعتراضات الواردة على لجنة مراجعة الأداء البلدي وبمقتضىيات مكتوب وزارة الداخلية عدد 10830 / 20 المؤرخ في 18 نوفمبر 2005 والمتعلق بتحديد الحالات التي يجوز فيها طرح موارد الجماعات المحلية والإجراءات المعتمدة في شأنها , تم عرض عدد امن المطالب المتعلقة باعتراضات مالكيها حول الأداء البلدي الموظف عليها في خصوص كون مالكيها عائلات معوزة و عددها 03 مطالب و عدد 02 مطالب لكونهم عقارات مكررة .

وقد قامت المصالح المعنية بالبلدية بالتثبت بما جاء بمضمون الاعتراضات ووقفت على صحة ما جاء بالتقارير المرفقة بالملفات التي عرضت على لجنة مراجعة الأداء البلدي . وبعد التثبت في الملفات حالة بحالة قررت اللجنة الموافقة على المطالب المعروضة وعددها خمسة مطالب تتعلق بطرح اداءات كلياً او حذف عدد 02 عقارات مكررة بجداول التحصيل وهم كالتالي:

1- بسمه بنت محمد الصغير الخميري: الحي الشعبي 03 : طرح أداء على عقار لكونها عائلة معوزة لسنوات 2013 إلى غاية سنة 2022 (823.528 د)

2- ساسية القنوني حي حشاد : طرح أداء على عقار (عائلة معوزة) لسنوات 2009 إلى غاية سنة 2022 (1109.840 د).

3- حسين بن أحمد المحمودي حي الرياض نهج سوريا : طرح مبلغ مثقل خطا لسنة 2017 (74.688 د).

4- خميس بن عبد الرحمان الشحي : حي حشاد : طرح المبالغ الموظفة على العقار خطأ لكونه غير موجود (19.082 * 6 = 114.492 د).

5- خميسة الخميري عن ورثة رشاد السيارى: الحي الشعبي 02 نهج المنستير طرح اداء على عقار لكونها عائلة معوزة لسنوات 2013 إلى غاية سنة 2023 (231.700 د) مفصلة كما يلي: $4 * 22.400 = 89.600$ د و $7 * 20.300 = 142.100$ د

وبعد عرض الموضوع على أنظار الحاضرين و تدارسه حظي بالموافقة على أن يعرض على أنظار السيد والي جندوبة لإبداء الرأي و العمل به.

موضوع عدد/ 04 : التمديد في قرار إلغاء الديون المتخلدة بذمة المطالبين بها بعنوان معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام و معلوم رخصة لتعاطي مهنة بالطريق العام و معلوم الإشهار و معلوم وقوف عربات نقل الأشخاص و ذلك للفترة الممتدة من سنة 2020 و ما قبلها مع ضرورة خلاص المعلوم الموظف سنتي 2021 و 2022 :

في إطار جلسة لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف المنعقدة بتاريخ 27 جانفي 2022 تطرق السيد رئيس البلدية إلى الديون المتخلدة بذمة المطالبين بها بعنوان معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام و معلوم رخصة لتعاطي مهنة بالطريق العام و معلوم الإشهار و معلوم وقوف العربات بالطريق العام حيث أشار أن الديون قد تراكمت مع عزوف أصحابها عن سدادها و صعوبة استخلاصها خاصة بعد الظروف التي شهدتها البلاد منذ الثورة إلى اجتياح فيروس الكورونا المستجد البلاد مما أثر على الظروف الاقتصادية و الإجتماعية على المواطنين فاقترح إلغاء الديون المتخلدة بذمة أصحابها بعنوان المعاليم المذكورة للفترة الممتدة من سنة 2019 و ما قبلها و ذلك بالنسبة للمطالبين بالديون الذين يزاولون أنشطتهم و ذلك شرط خلاص المعلوم الموظف سنة 2020 كاملا مع خلاص المعلوم الموظف سنتي 2021 و 2022 في أجل لا يتجاوز 31 ديسمبر 2022 و في خلاف ذلك لا يعتبر المطالب بالمعلوم معفيا من خلاص الديون المتخلدة بذمته أما بخصوص الديون المتخلدة بذمة المنقطعين عن النشاط يتم إلغاؤها كلياً و قد وافقت اللجنة على اقتراح السيد رئيس البلدية .

و قد عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي بتاريخ 09 مارس 2022 و وافق على إلغاء الديون بعنوان المعاليم المذكورة للفترة الممتدة من سنة 2020 و ما قبلها بالنسبة للمزاولين لأنشطتهم مع خلاص المعلوم الموظف عليهم سنتي 2021 و 2022 في أجل لا يتجاوز 31 ديسمبر 2022 و في خلاف ذلك لا يعتبر المطالب بالمعلوم معفيا من خلاص الديون المتخلدة بذمته و الإلغاء الكلي للديون المتخلدة بذمة المنقطعين عن النشاط و بذمة الأشخاص الغير موظف عليهم سنتي 2021 و 2022 و متخلد بذمتهم ديون بعنوان سنة 2020 و ما قبلها .

تم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي في دورته العادية الأولى لسنة 2022 المنعقدة بتاريخ 18 مارس 2022 و وافق بالإجماع على المقترح المقدم و تبعاً لذلك أقبل العديد من المطالبين بالمعاليم المذكورة و قاموا بالخلاص مما نتج عنه تطور في نسبة الإستخلاصات و تقلص في نسبة المتخلدات .

عرض موضوع التمديد في قرار إلغاء الديون المذكورة على أنظار لجنة الشؤون المالية و الاقتصادية و متابعة التصرف في جلستها المنعقدة بتاريخ 07 فيفري 2023 و اقترحت اللجنة التمديد في القرار المتخذ من طرف المجلس البلدي إلى غاية موفى سنة 2023 و ذلك على النحو التالي :

- إلغاء الديون بعنوان المعاليم المذكورة للفترة الممتدة من سنة 2020 و ما قبلها بالنسبة للمزاولين لأنشطتهم مع خلاص المعلوم الموظف عليهم سنوات 2021 و 2022 و 2023 في أجل لا يتجاوز 31 ديسمبر 2023 و في خلاف ذلك لا يعتبر المطالب بالمعلوم معفيا من خلاص الديون المتخلدة بذمته .

- الإلغاء الكلي للديون المتخلدة بذمة المنقطعين عن النشاط و بذمة الأشخاص الغير موظف عليهم سنتي 2021 و 2022 و متخلد بذمتهم ديون بعنوان سنة 2020 و ما قبلها .

مع عرض الموضوع على أنظار المكتب و المجلس البلدي لإبداء الرأي و اتخاذ القرار اللازم .

عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي في جلسته المنعقدة بتاريخ 03 مارس 2023 و وافق بالإجماع على المقترح المقدم من طرف لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف .

و قد عرض الموضوع في جلسة العمل الإدارية المنعقدة بالبلدية بتاريخ 31 مارس 2023 و تمت الموافقة على التمديد في قرار إلغاء الديون بعنوان المعاليم المذكورة المتخذ من طرف المجلس البلدي دورته العادية الأولى لسنة 2022 المنعقدة بتاريخ 18 مارس 2022 و ذلك إلى غاية موفى سنة 2023 و ذلك على النحو التالي :

- إلغاء الديون بعنوان المعاليم المذكورة للفترة الممتدة من سنة 2020 و ما قبلها بالنسبة للمزاويلين لأنشطتهم مع خلاص المعلوم الموظف عليهم سنوات 2021 و 2022 و 2023 في أجل لا يتجاوز 31 ديسمبر 2023 و في خلاف ذلك لا يعتبر المطالب بالمعلوم معفيا من خلاص الديون المتخلدة بذمته . - الإلغاء الكلي للديون المتخلدة بذمة المنقطعين عن النشاط و بذمة الأشخاص الغير موظف عليهم سنتي 2021 و 2022 و متخلد بذمتهم ديون بعنوان سنة 2020 و ما قبلها .

وبعد عرض الموضوع على أنظار الحاضرين و تدارسه حظي بالموافقة على أن يعرض على أنظار السيد والي جندوبة لإبداء الرأي و العمل به.

الموضوع ع/..05/د د : حول النظر في مشروع تهيئة طريق السمران بمدينة بوسالم.

نظرا لتذمرت متساكني نهج البرتقال (طريق السمران) من الأحياء المتفرعة عنه باعتباره يربط عمادة السمران ومخرج الطريق السيارة بالمدينة إضافة أنه المعبر الرئيسي لأكبر الأحياء السكنية بالمدينة، فإنه تم إقترح تهيئته في فترة سابقة باعتمادات حوالي 100 أ.د دعم مالي استثنائي أذنت به مصالح وزارة الداخلية لتخصيصه لفائدة بلدية بوسالم ،

وإعتبارا لتوصلنا بمكتوب صادر عن صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مفاده أنه يمكن للبلدية أن تتحصل على قرض من قبل صندوق القروض بقيمة 100 أ.د ،

وبعد التوصل بالدراسة المعدة من طرف مكتب الدراسات المكلف في الغرض إتضحت أن تكلفة إنجاز المشروع في مجمله في حدود حوالي 320 أ.د ،

وعليه تمّ عرض الموضوع وعلى أنظار المكتب البلدي بتاريخ 03 مارس 2023 حيث تمّ الإتّفاق على أنّه سيتمّ تخصيص 120 أ.د من التّمويل الذاتي.

وبعد عرض الموضوع على أنظار الحاضرين و تدارسه حظي بالموافقة على أن يعرض على أنظار السيد والي جندوبة لإبداء الرأي و العمل به.

الموضوع ع/06.د: حول النّظر في مشروع بناء قصر بلدية بوسالم.

سبق أن تداول المجلس البلدي بتاريخ 18 مارس 2022 حول الخطّة التّمويليّة لتهيئة وتوسعة قصر بلدية بوسالم بحوالي 790 أ.د مفصّلة على النّحو التّالي :

400 أ.د : قرض

300 أ.د : مساعدة

90 أ.د : تمويل ذاتي

وعليه فقد تمّت إحالة الملفّ على أنظار الإدارة الجهويّة للتّجهيز والإسكان والتهيئة التّرابيّة قصد تعيين المصمّمين ، وعليه فقد تمّ تعيين المصمّمين و انعقدت جلسة أولى بتاريخ 08 نوفمبر 2022 لدراسة الدّراسة التّمهيديّة الموجزة حيث تمّ التّطرّق إلى أن تكلفة تهيئة وتوسعة قصر البلدية الحالي قد تتكلّف أكثر من بناية جديدة نظرا أنّ البناية الحاليّة تحتوي على différence de dalle et des retombées en allège ، ممّا استدعى المهندس المعماريّة المكلفة بتقديم التّصوّر إلى القيام بسقّفين وتقوية الأعمدة، هذا إضافة أنّ مدّة حياة بناية جديدة سيكون أكبر من بناية قديمة وتمّ ترميمها، وعليه تمّ الإتّفاق على القيام ببناية جديدة ، ثمّ تمّ التّوصّل بالدّراسة التّمهيديّة المفصّلة حيث بلغت قيمة الأشغال حوالي 800 أ.د دون اعتبار الدّراسات.

وعليه فقد تمّ عرض الموضوع على أنظار لجنّتي الأشغال والتهيئة العمرانيّة والإقتصاديّة والماليّة وعلى أنظار المكتب البلدي بتاريخ 03 مارس 2023 التي دعّتا إلى إرجاء إنجاز المشروع إلى حين توفّر إعمادات إضافيّة لبناء قصر بلدية يمكن أن يستوعب جميع الأعوان.

وبعد عرض الموضوع على أنظار الحاضرين و تدارسه حظي بالموافقة على أن يعرض على أنظار السيد والي جندوبة لإبداء الرأي و العمل به.

الموضوع ع-../07..دد : حول النظر في تزويد البنايات الكائنة ببلدية بوسالم والمشيدة على غير الصيغ القانونية بالماء الصالح للشرب والنور الكهربائي.

سبق للمجلس البلدي أن وافق بتاريخ 01 ديسمبر 2022 على تفعيل لجنة للنظر في إسناد تراخيص الماء الصالح للشرب والنور الكهربائي للبنايات الكائنة بالمنطقة البلدية والمشيدة بدون رخصة بناء برئاسة السيدة رئيسة البلدية و تضم رئيس وأعضاء لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية وممثلون عن الهياكل المعنية (الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والبنية التحتية، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ، العمدة كل حسب مرجع نظره الترابي) وتقوم المصلحة الفنية لبلدية بوسالم بالمعاينات الميدانية وبرفقة المحاضر والتراخيص والعمد بالمعاينات الميدانية للبنايات الكائنة بمناطق التوسع ويتم اعتماد الشهادة في التصرف في عقار كوثيقة لإستحقاقية بالنسبة للبنايات الكائنة بالمناطق الريفية.

إلا أنه منذ صدور المرسوم عدد 09 والمؤرخ في 08 مارس 2023 والذي اقتضى حل المجالس البلدية توقفت عملية دراسة مطالب تراخيص الماء الصالح للشرب والنور الكهربائي للبنايات المشيدة على غير الصيغ القانونية ،

ونظرا للضغط الهائل الذي تشهده البلدية منذ ذلك الحين من طرف أصحاب البنايات يطالبون تمكينهم من تراخيص الماء الصالح للشرب والنور الكهربائي تم عرض الموضوع في جلسة العمل الإدارية المنعقدة بالبلدية بتاريخ 31 مارس 2023 حيث تم اقتراح عرض الموضوع على أنظار السيد الوالي لإبداء الرأي،

وبعد عرض الموضوع على أنظار الحاضرين و تدارسه تم الإتفاق على عرضه على أنظار السيد والي جندوبة لإبداء الرأي وإفادتنا في الموضوع.

الموضوع ع-../08..دد : حول إرجاع مبالغ مستخلصة لإبرام عقود

زواج.

لقد سبق للمواطنين : **سرحان حفيصي و منير نصيري** إن تقدما للمصالح البلدية و تحديد تاريخ إبرام عقدي زواج كما قاما بخلاص المعلوم المحدد المقدر بـ : 70.000 للعقد الواحد و ذلك مقتضى وصولات الخلاص عدد 10148 بتاريخ 2023/03/07 و عدد 10244 بتاريخ 2023/03/07 على أن يتم إبرام عقدي الزواج بتاريخ 10 مارس 2023 ، إلا أنه و بصور المرسوم عدد 09 لسنة 2023 المؤرخ في